الفصل السادس

الأمن الجديد
واستخدام القدرة العسكرية

الأمن الجديد
واستخدام القدرة العسكرية

نظرت هذه المقالة إلى الآن، في الطرق التي يمكن فيها للولايات المتحدة أن تنشر قدرتها الاقتصادية والسياسية لتحدد لها دوراً جديداً في عالم جديد. ويجب أن يتوجه النظر الآن إلى استخدامات القدرة العسكرية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية – مقاصدها العظيمة.

لم تحافظ القوى الكبرى طوال التاريخ بنجاح على مكانتها عبر الزمن إلا عندما امتلكت فقط العبقرية لتتخيل، والإرادة لتتابع، خطة منهجية لتكرس الوسائل التي امتلكتها لتحقيق المقاصد القومية العظيمة. وبافتقار الولايات المتحدة إلى الإستراتيجية الكبرى، فإن العديدين جداً من شعوب العالم ينظرون إليها اليوم بوصفها قوة كبيرة من غير مقصد – عملاق يتلفظ أكثر مما يصغي – وبوصفها هذا تكون خطراً كبيراً.

من غير فهم أثر الثورات الأربع المتزامنة – العولمة، والمعلومات، وتغير طبيعة السيادة والنزاع على حد سواء – فإن البحث عن أمن قومي هو عبث بلا جدوى. ويتطلب الرد على

الثورتين الأوليين مبادرات في السياسة الخارجية في الشرق الأوسط وفي غيره، تكون جريئة مثل خطة مارشال، ومحيطة مثل أمن الطاقة. وإبداع إستراتيجية للأمن القومي يتطلب فهما للطبيعة المتغيرة للنزاع على وجه الخصوص، وذلك يتطلب فهماً لتأكل سيادة الدول الأمم.

ثورة في النزاع:

طوال 350 عاماً، كان القتال في الحروب يجري بين الجيوش النظامية بلباسها الموحد لأمم لها حدود ثابتة، وتتقابل في ميدان القتال لتحقيق نتيجة سياسية. وتطورت قواعد لهذه الحروب: اتفاقات جنيف وجملة من القانون الدولي تشرح المعايير المتبعة للمعاملة الإنسانية، وإعادة الأسرى إلى أوطانهم، وحقوق غير المحاربين، والقواعد المرعية ضد التعذيب، وهكذا. ولكن حرب القرن الحادي والعشرين تبدو مختلفة اختلافاً دراماتيكياً من قبل الآن. فالأمم تتفكك، وعندما تتفكك أمة، كما حدث في يوغوسلافيا السابقة، تتشوه الحدود الجغرافية وأحياناً تتبخر. وفي الحقيقة، فإن جزءاً من عملية إيجاد السلام بين المتقاتلين الاثنين في أمة تتفكك يتضمن رسم حدود جديدة وبناء أمم جديدة. والآن، في العصر الجديد للإرهاب، فنحن نخبر العنف وهو يُعد من متحاربين في ملابس مدنية، ولا يمثلون أي أمة، ويهاجمون أهدافاً مدنية،

ومن دون أن يكون لهم جدول أعمال سياسي، ولا يمتلكون إلا التزاماً متعصباً للتدمير من أجل التدمير نفسه.

عندما تختلف طبيعة النزاع، يجب أن تختلف أيضاً وسائل ضمان الأمن. أشكال جديدة من العنف تشبه الحرب، ولكنها بالمعايير التاريخية ليست حربا. إنها تشبه الجريمة، ولكنها ليست جريمة. ما هو هذا النزاع الجديد؟ وكيف ينبغي أن نتعامل معه؟ ونحن ندعو الكثير من هذا النوع الجديد من العنف إرهاباً. ولكن تلقيب كل فاعل سيئ باسم إرهابي يغرينا بأن نضم حلفاء بائسين على أساس النظرية المريبة دائماً والتي ترى أن عدو عدونا صديقنا. وعلى أساس هذه النظرية نفسها، ساندنا حكومات القلة (الأوليغاركية) غير الديمقراطية والقمعية الاستبدادية في أثناء الحرب الباردة لأن تلك الحكومات كانت ببساطة معارضة للشيوعية. وشرعنا في اغتيال القادة الأجانب الذين لم نحبهم. وعلى كل حال فالفواتير التي حصلنا عليها من الحلفاء الأخسَّاء والسياسات التي لا تدين بمبدأ التي قوضت المبادئ نفسها التي ندعي أننا ندافع عنها، هي فواتير تأتي *دائماً* مستحقة الدفع.

في السنوات العشر الأخيرة رأينا عشرة أو أكثر من النزاعات خفيضة الشدة بين قبائل، وعشائر، وعصابات. وشاركنا نحن في بعضها، بما فيها الصومال، حيث خبرنا العواقب المؤلمة للشجار في زقاق رجل آخر، مهما يكن ذلك عن حسن نية– كما احتفى بذلك

فيلم "*الصقر الأسود يسقط*". لقد راقبنا بشكل سلبي نزاعات دموية مشابهة، في رواندا وفي غيرها، حيث كان السلاح المختار، وهو الساطور، يعود في تاريخه إلى العصر البرونزي. وشكلنا بنجاح "تحالف الراغبين"، وهو بشكل جوهري جماعة طوارئ مرتجلة حسب الموقف الناشئ، في البوسنة، وكوسوفو، والكويت. وكسبنا نصراً سريعاً في الكويت بسبب القصف الكثيف وحرب المناورة إلى حد كبير. ولكن النزاع بعد الحرب الباردة، مع ذلك الاستثناء، تميز بفاعلين غير الدولة (قبائل، وعشائر، وعصابات)، وبأعداء "غير مصطفين" (الذين لا يعرضون في تشكيل المعركة التقليدي) يمثلون تهديدات "غير متناظرة" ـ يستخدمون المهارة المبدعة، وليس القوة، لتجنب قوتنا العسكرية. ونظراً إلى أنهم لم يتبعوا التقاليد التاريخية، فقد بدت حروب أواخر القرن العشرين لبعضنا حروباً غير عادلة وأكثر بربرية إلى حد ما مما كان عليه النزاع عبر التاريخ، مثلما هو على سبيل المثال في العراق المحتل بعد "النصر". وبحسب أحد الاستطلاعات:

الأزمات الأجنبية سوف تمتلئ بالأعمال الوحشية الفظيعة والإرهاب المروع المتعمد للسكان المدنيين... نوع النزاع الذي ستشتبك فيه هذه البلاد عموماً في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين سوف يتطلب قدرات عسكرية قابلة للإدامة تتميز بالخدعة، والسرعة، والمدى، والدقة غير المسبوقة والإماتة، وقابلية

الحركة الإستراتيجية، والاستخبارات المتفوقة، وفوق كل ذلك الإرادة والقدرة على أن تسود.[1]

ومع ذلك، فإن أضعف القوات تستطيع أن تحقق التجديدات في العنف. ولم يكن ذلك أوضح في أي مكان منه في 11 أيلول/سبتمبر 2001، عندما استطاع تسعة عشر رجلاً انتحارياً بالملابس المدنية مستخدمين البريد الإليكتروني، والإنترنت، وتعليمات طيران أولية، وأدوات عدة العمال الفنيين أن يحولوا طائرات تجارية تعمل باحتراق الكيروسين إلى أسلحة تدمير شامل، وصواريخ مأهولة بالرجال، ضد أهداف مدنية. لقد كان في ذلك العمل عبقرية شريرة. وكان بداية صادمة للدخول في القرن الحادي والعشرين، وكان صادماً إلى الدرجة التي تركت بعض الناس يعتقد بسذاجة أن مثل هذا العمل لن يحدث مرة ثانية أبداً، وأنه إذا حدث، فلن يكون في مدنهم هم. ولكن قلة من الناس تعتقد بجدية أن ابن لادن وأمثاله في العالم قد نفضوا أيديهم منا.

وتفوقنا العسكري والثقافي الضخم لم يحمنا من هذا الشكل الجديد من النزاع الذي لا تقوم به دولة، واللامصطف، واللامتناظر، وشبه الكلاسيكي. وقد تكون التقانة في الحقيقة قد أغرتنا بافتراض الأمن. وفي الوقت الذي نصُبّ فيه مبالغ هائلة من رأس المال في الدفاع القومي الصاروخي – محاولين أن نصيب طلقة بطلقة – حوّل أعداؤنا تقانتنا نحن ضدنا، إن الإيمان بالتقانة

لا ينبغي أن يعمينا عن ضرورة التجديد في عصر تحول الحرب، الإيمان بالتقانة لا ينبغي أن يقيد خيالنا أو يهدهدنا لننام.

ونحن نحاول الآن أن نقسر أشكالاً جديدة من النزاع لتكون أنواعاً تقليدية لكي نستطيع أن نحاول أن نفهمها ونرد عليها. وكان ردنا على أول هجوم إرهابي هو أن نعلن "الحرب على الإرهاب". ولكن ما كان ينبغي أن تكون حربا على جبهتين، في الخارج وفي الوطن، يجري القتال فيها الآن على جبهة واحدة فقط. لقد شننا حرباً في أفغانستان والعراق في الوقت الذي نهمل فيه أمن أرض الوطن إهمالاً سيئاً. والاستعجال الملح الذي أبانه غزو العراق لم يظهر في الوطن.

وحتى الآن قامت قواتنا العسكرية بإزاحة حكم ديني قمعي وأحلت محله شكلاً آخر من الحكومة أقل قمعاً. ولكنه مع ذلك حكم قبلي. وحتى مع ذلك، فالطالبان تنبعث، وخلايا القاعدة ما تزال تعمل في كل العالم العربي، وفي أوروبا، وحتى في الولايات المتحدة كذلك. وزيادة على ما تقدم، فنحن غزونا العراق بدون إعداد كاف – مثلما وثق ذلك تقرير مجلس العلاقات الخارجية في شهر تشرين أول / أكتوبر 2002 – من أجل ما يعتقد الخبراء أنه سيكون هجمات انتقامية لا مناص منها على الولايات المتحدة من الجماعات الأصولية الراديكالية[2] وهكذا فإن من المبكر إلى حد بعيد جداً أن نعلن الانتصار في هذه الحرب.

وفي هذا الوقت، فإن "المحاربين" الذين قبض عليهم في هذا النزاع وأوقفوا في خليج غوانتانامو، في كوبا، محرومون من مكانة المحارب. وهم أيضاً محرومون من مكانة المجرم وهم بالتالي محرومون من الحقوق الموجودة أصلاً في نظامنا القضائي الجنائي. فإذا لم يكونوا محاربين، ولا مجرمين، فماذا يكونون؟ والجواب يأتي نتيجة مترتبة من حيث إنه قد يحتوي على دلالة تشير إلى السؤال الأوسع كيف نعرّف الأمن في عصر هذا النزاع الجديد؟ فنحن لا نعرف ماذا نسمي "الموقوفين" لأننا لا نعرف بالضبط ماذا فعلوا. والطالبان أقاموا نظام حكم ديني آوى جماعة راديكالية أصولية إرهابية مناوئة للغرب، ومعارضة للديمقراطية ومعارضة لليبرالية. فهل محاربو الطالبان جزء من جيش قومي، أو هم مجرمون؟ أم هل هم شيء آخر؟ وأقرب ما وصلت إليه حكومتنا حتى الآن هو أنهم "محاربون أعداء". ربما كانوا هم محاربي المستقبل. فهل سيكون النزاع في القرن الحادي والعشرين مشابهاً لألعاب التقانة العالمية في حرب النجوم أم مشابها شبها أكبر لقتال الحشاشين المغتالين في القرن الثاني عشر وكان قتالاً دموياً، وبلا رحمة، وبربرياً؟

إذا كانت عودة الحشاشين المغتالين هي موجة المستقبل، فإن لهذا عواقب دراماتيكية على الكيفية التي نعرّف بها الأمن والكيفية التي نسعى بها إلى تحقيقه. وهناك مدرستان أساسيتان

للفكر، من بين اصطفاف واسع حول التعامل مع الإرهاب. إحدى المدرستين تعتقد أن التهديد لا مناص منه وأن علينا أن نسحقه، بما في ذلك استباقياً، في أماكن مثل العراق، وتعتقد هذه المدرسة أيضاً أن الأمم "الشريرة"، وهي النظم الديكتاتورية التي تملك أسلحة دمار شامل يجب أن تدرج في الحرب على الإرهاب. والمدرسة الأخرى تعتقد أن علينا أن نحاول أن نفهم طبيعة التهديد بتفكر أكبر بكثير وأن نخفض، إلى الدرجة الممكنة، أسبابه ونعزل من لا يرجى صلاحهم. المدرسة الأولى من التفكير لها ميزة البساطة، وفي الوقت الذي تدعو فيه الحاجة إلى القوة بصورة دورية، فإن المدرسة الثانية تمتلك فرصة أكبر بكثير لتحقيق النجاح في نهاية الأمر.

حدود الاستباق:

مدخل الاستباق له عواقب عميقة طويلة الأمد على السياسة الخارجية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، نحن الذين سلحنا المجاهدين ليقاتلوا السوفيت في الثمانينات من 1980. وبعدئذ، عندما غادر السوفيت، رحلنا نحن، وتسلمت طالبان الحكم وقدمت الضيافة، في نهاية الأمر، للقاعدة. والآن عدنا نحن لإطاحة الطالبان الذين كنا قد ساندناهم في السابق. وبالنسبة إلى قوة كبيرة قادرة على أن تسود في معظم الحروب، تكون إدارة السلام

– أي تأسيس الديمقراطية الليبرالية، وتوسيع الفرص – في الغالب هي أهم الإدارات وأعوصها.

وهذا القرن الجديد يتطلب فهماً للتهديدات الجديدة، ولأسباب تلك التهديدات أكثر بكثير مما يبدو حتى الآن أننا مهتمون في مواصلة بحثه. من هو بالضبط عدونا؟ ولماذا يكرهنا؟ فخلافاً للصراع الإيديولوجي الواضح الحدود في القرن العشرين بين الديمقراطية والشيوعية يصير دور الفقر، والمرض، واليأس دوراً مركزياً أكثر بكثير. ويصير دور الاختلاف الثقافي أيضاً دوراً أكثر حسماً – "خذوا أفلامكم القذرة وعودوا إلى وطنكم" هكذا صاح أولئك الذين يستاؤون منا ومن ثقافتنا الشعبية. ودور النقمة – من ثروتنا، ومن قوتنا، ومن استهلاكنا المصر المبذر للمصادر، ومن صلفنا، ومن تلك الثقافة الشعبية – يصير عاملا سياسياً أكبر بكثير.

لقد شاهدنا قوة النقمة في العراق الذي تم تحرير شعبه من طاغية. فالمنافع التي قدمها التحرير طغى عليها في الحال التدهور في بنى الحياة اليومية وإخفاق الخدمات الاجتماعية. وبين عشية وضحاها، صار المحررون محتلين وهم الذين لا يستطيعون حتى قراءة أسماء الشوارع.

طوال التاريخ لم يطلب من الأفراد ولا من الأمم أن تعاني من الهجوم قبل ممارسة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس. ولكن

لمنع هذا الحق في الدفاع عن النفس من أن يستخدم استخداماً كاذباً لتبرير العدوان من غير استفزاز أو لتبرير الحروب "الاستباقية"، فإن المعايير الدولية قد قامت تتطلب أن يكون التهديد *وشيكاً مباشراً ولا يمكن تجنبه* لتبرير العمل الاستباقي.

إن البيِّنة التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى إلى المجتمع العالمي بشأن فوريَّة تهديد العراق وعدم إمكان تجنبه على حد سواء كانت حتى الآن ببينة ناقصة على نحو هائل. ولكن، ولنكون كرماء، فإن شيئاً غير متوقع قد يحدث. والمسألة هي إلى أين نذهب من هنا؟ هل ستصير عقيدة الاستباق ملمحاً مركزياً وبنية دائمة لسياسة الأمن القومي الأمريكي؟ وإذا كان الأمر كذلك فمن عليه الدور التالي؟

وقد تستقر الأجوبة على تطور عقيدة الاستباق تحت الإدارة الثانية لبوش في أثناء المدة بين هجمات 9/11 وبين تقديمها لإستراتيجيتها للأمن القومي في شهر شباط/فبراير 2003. في 14 أيلول/سبتمبر 2001 صرح الرئيس بالقول إن "مسؤوليتنا أمام التاريخ واضحة من قبل وهي: الرد على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشر."[3] والرئيس بوش هنا يرجع أصداء رونالد ريغان عن بناء "إمبراطورية الشر" ويستشرف مقولته اللاحقة هو عن "محور الشر"، وهو بهذا يقدم رؤيته الخارجية والدفاعية الدينية.

وبحسب إستراتيجية الأمن القومي لبوش، فإن التعريف التقليدي لوشاكة الحدوث المستخدمة لتبرير الاستباق كان هو الحشد المرئي للجيوش التقليدية والبحرية استعداداً لشن هجوم. ولكن الدول المارقة والإرهابيين يستخدمون أسلحة دمار شامل يمكن إخفاؤها بسهولة، ويمكن توصيلها سراً، وهي تستخدم من غير إنذار. وأهداف مثل هذه الهجمات تشمل السكان المدنيين وهو خرق للمعايير الرئيسية لقانون الحرب. (يتطلب الإنصاف هنا، مهما يكن غير مريح، أن نلاحظ أن العديد من الأمم في الأزمنة الحديثة، ومن جملتها الولايات المتحدة استهدفت السكان المدنيين عن عمد وهو خرق لقوانين الحرب).

وتتابع إستراتيجية الأمن القومي أن الولايات المتحدة قد أدامت خيار الاستباق لمدة طويلة لمواجهة "تهديد كاف" (وهو هنا غير معرف). وكلما كان هذا التهديد أكبر، كانت الحاجة إلى "العمل التوقعي" أكبر حتى ولو كان زمان الهجوم ومكانه غير مستيقنين. ولا تستطيع الولايات المتحدة أن" تبقى عاطلة" بلا عمل في الوقت الذي يتحشد فيه الخطر. وسيكون المقصد من الهجوم الاستباقي هو استئصال تهديد محدد، وفقاً لإستراتيجية الأمن.

والتحليل مطلوب. أولاً، هل الغاية وهي "تخليص العالم من الشر" موجهة إلى الشر الإرهابي أو إلى كل الشر؟ وحتى لو كانت تعني الشر الإرهابي فقط، فما يزال هناك تمييز مهم بين الشر

الإرهابي الموجه إلى الولايات المتحدة وبين الإرهاب في الشيشان، وفي الفلبين، وفي فلسطين – الموجه إلى الآخرين. هل هو الأول أم كلاهما؟ وإذا كانت الغاية هي التخلص من كل الشر في العالم، فسوف نعاني قرناً مشغولاً، وربما كان قرناً مليئاً بالأحداث بصورة لافتة للأنظار. إن الارتباك الأخلاقي حول استهداف المدنيين كان ملحوظاً من قبل. وبافتراض أن الرئيس بوش يعني أن استهداف المدنيين للبدء بالحرب، بدل السعي لإنهائها، هو أمر غير مسموح به، فينبغي عندئذ أن يقول ذلك.

ونأتي، بعدئذ، إلى التعبير الغامض "تهديد كاف". ومثلما برهنت العراق من قبل، فإن الكفاية قد تكمن في عين الرائي. فما بدا للولايات المتحدة وللمملكة المتحدة على الأقل، ولم يبد لأوربا القارية وللآخرين، أنه "كاف" تبين أنه ليس كافيا جداً على الإطلاق إذا كنا نعني تهديداً ضدنا كافياً ليتطلب حرباً استباقية. فهو مثل "العمل التوقعي" غامض، ولكن المقصود منه على ما يحتمل أن يكون مرادفاً مخففاً للحرب الاستباقية.

إن خواء الخيار الخطابي في بقاء الولايات المتحدة عاطلة بلا عمل في وجه هجوم إرهابي وشيك الحدوث أو هجوم آخر قد نوقش في مكان آخر. ويكفي الآن أن نلاحظ أنه لا يوجد في أي مكان أي أنصار لخيار رجل القش هذا. وأخيراً، فسوف تُمارس عقيدة بوش الاستباقية وفقاً لإستراتيجية الأمن القومي لاستئصال

تهديدات محددة. ونظراً إلى أن الغزو الاستباقي قد نُفذ لأول مرة في العراق فإن من المشروع أن نسأل، ماذا كان التهديد /المحدد المقصود الذي كان ينبغي استئصاله؟

وبالنسبة إلى بعضهم، خصوصاً للمساندين بلا تساؤل للغزو الاستباقي وللاحتلال - أي بالنسبة إلى السلوك الإمبراطوري - فسيبدو هذا التدبر التحليلي لعقيدة الاستباق تدبراً شديد التدقيق جداً في أحسن الأحوال وتافهاً في أسوئها. ولكن النسخة الأقسى من هذا التمرين هي بالضبط ما تدور حوله كل "معايير قانون الحرب" إضافة إلى ما يدور حوله التفكير الإستراتيجي الرصين الآخر.

إن القادة الحكماء، خصوصاً الذين يعرضون إستراتيجيات عسكرية جديدة ويتابعون رؤى الإمبراطورية، يجعلون الأمور أبسط، لا أكثر إرباكاً للعالم ولشعبهم هم خاصة.

النقمة والأمن الجديد:

كثيرون من العالم سوف ينقمون علينا ويعارضوننا، وإذا لم يكن ذلك من أجل الحقيقة المبسطة المتصلة بتفوقنا البارز، فسيكون آنئذ من أجل الحقيقة المتصلة بأن الآخرين يرون الولايات المتحدة في الغالب وهي تمارس قوتها بالعجرفة والاستغراق بشؤونها الذاتية وفقاً لما يقوله التقرير" عالم جديد قادم."[4] ولا يمر من دون

ملاحظة في العالم، خصوصاً العالم المعدم فقراً، أن الولايات المتحدة تستهلك ربع طاقة العالم وتنتج ربع تلوث العالم ونفايته. فنحن نرمي يومياً ما يمكن أن يكون ثروات بالنسبة إلى مئات الملايين من الناس. والقول إن هذا سيُصرَف عنه النظر لأن أعداداً غفيرة من الناس تود أن تعيش في الولايات المتحدة معناه أن تغيب الفكرة، فالعديدون لا يروننا أثرياء فقط بل متعجرفين، ومتعسفين أيضا، وأصحاب مصلحة ذاتية تماماً. ونتيجة لذلك، تكون النقمة على سلوك الولايات المتحدة واسعة الانتشار.

دعنا نعد هنا إلى الثورات الأربع التي لخصناها في المنطلق، أي العولمة، أو تحويل التمويل إلى العالمية، والتبادل التجاري، والتجارة، وثورة المعلومات التي حلت محل التصنيع بوصفه قاعدتنا الاقتصادية، وتأكّل سلطة وسيادة الأمة الدولة، خصوصاً بين الدول المصطنعة النشأة، وتحول الحرب وتغير طبيعة النزاع المتمثل بالعصر الجديد للإرهاب. إذا كانت العولمة تفتح فجوة أوسع جداً بين الذين يملكون والذين لا يملكون، فهي ستزيد الفقر واليأس، وستوسع الصدامات الثقافية، وستزيد النقمة ضدنا زيادة مثيرة. وإذا كانت ثورة المعلومات تزيد أيضاً فجوة رقمية بين المتعلمين للحاسوب ويمتلكون فرصاً مستقبلية وبين الأميين بالحاسوب الذين لا يمتلكون تلك الفرص، فإنها سوف تنفخ في مستنقع اليأس، وهو المستنقع المولد لإرهابيي المستقبل، وأصحاب الفكر

الديني المطلق، والثوريين العدميين. ووفقاً لأحد التحاليل، "يجب علينا أن نتوقع نزاعات سيلجأ فيها الخصوم، بسبب علاقات ثقافية مختلفة عن علاقاتنا، إلى أشكال ومستويات من العنف صادمة لحساسياتنا."[5]

يتطلب هذا العصر الجديد، على الأقل، تعريفاً جديداً للأمن، ويتطلب لتحقيقه صندوقاً للعدة مليئاً بما هو أكثر من الأسلحة. الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين سوف يتطلب أدوات اقتصادية ودبلوماسية، وليس أدوات عسكرية ببساطة وحسب. والتبادل التجاري وبرامج المعونات يجب أن تصير جوهرية لسكان الريف وذات مقياس إنساني أكثر منها متجهة من الأعلى إلى الأسفل وبيروقراطية. وعلى سبيل المثال، وكما ذكرنا آنفاً، فإن برامج القروض الصغيرة والتي توجهت إلى امتلاك البيت، والأرض، والمشاريع التجارية الصغيرة أثبتت بشكل كبير أنها واعدة بشكل هائل في العديد من البلدان في آسيا وفي أمريكا اللاتينية. وأكثر الأمثلة التي يشار إليها في الغالب في الإقراض لسكان الريف هو إقراض مصرف غرامين ("قرية" في بنغلاديش)، وبدأ في العام 1976، ويتخصص في القروض الصغيرة للأفراد وللقرى. وعلى مدى ربع قرن مضى، قدم المصرف أكثر من 83.000 قرض للعاملين في مشاريع تجارية، ولهواتف القرية، ولمنح دراسية لطلاب فقراء. وهو مملوك بنسبة 90 بالمائة من 3 ملايين من الفقراء الريفيين الذين

يخدمهم، وبمثل ذلك، فإن هيرناندو دو سوتو، مؤلف كتاب *سر رأس المال* قد دعا من مدة طويلة وحشد أصحاب المصالح من أجل القروض الصغيرة لخلق حقوق الملكية والتملك بين الفقراء الحضر والريفيين في البيرو[6]. وفي الساحة السياسية، يجب على دبلوماسيتنا أن تأخذ بالحسبان بشكل متزايد المصالح المتوسعة التي نملكها بشكل مشترك مع الناس أصحاب النية الحسنة حول العالم وأن تكون مستندة إلى المبادئ التي يستند إليها دستورنا وأمتنا وهي مبادئ الشرف، والإنسانية، واحترام الاختلاف ويجب عليها أن تستهدف الشعب لا الحكومات وحسب. ونستطيع أن نشرح مبادئنا ومثلنا العليا بأحسن كثيراً مما فعلنا حتى الآن، ولكن يجب علينا عندئذ أيضاً أن نكون مستعدين للعيش في الحياة مخلصين لها وعلى مستواها. والمثل العليا للديمقراطية لا تُسوَّق، بل هي تُعاش.

من بين المصادر الثلاثة التي يطلبها الإرهاب، وهي: المال، والأسلحة، والناس، فإن أكثرها حيوية هو الناس. "حربنا على الإرهاب" يجب أن تهدف حيثما أمكن، إلى تجفيف مستنقع اليأس الموجود في مخيمات اللاجئين، وفي العشش القذرة، وفي القرى المفتقرة في كل أنحاء العالم. وكما يشير الكاتب روبرت كابلان، فبالنسبة إلى ملايين الشباب الذين يعيشون في مثل هذه الأحوال، تكون حياة الثكنات ومعسكرات تدريب الإرهابيين خطوة إلى الأعلى. وعلى الرغم من أن أول مهاجمين انتحاريين لم

يأتوا من مخيمات اللاجئين، فإن من المتوقع المحتمل حدوثه أن الموجة التالية ستكون منهم.

الإصلاح العسكري:

يبقى المكّون العسكري بالضرورة في مركز الأمن القومي. وقلة هم الذين يرتابون في أن المتطلبات المشروعة من أجل استخدام القوة في دفاعنا سوف تستمر في الارتفاع على الرغم من جهودنا الممتازة التي نبذلها من أجل استبدال الفرص والديمقراطية بالبؤس واليأس. ولكن على القوات العسكرية للقرن الحادي والعشرين أن تبدو مختلفة وأن تعمل بشكل مختلف اختلافاً كبيراً عن عملها في القرن العشرين. وسنحتاج إلى خمسة أنواع منفصلة من القدرات العسكرية على الأقل: القدرات النووية، وهي حتماً أصغر مما كانت عليه في أثناء الحرب الباردة، وهي لردع الأعداء عن القيام بهجوم إستراتيجي، وقدرات أمن أرض الوطن، وهي قدرات تقليدية كافية لكسب حروب كبيرة، وقدرات على تسيير حملات قابلة للانتشار السريع وقدرات على التدخل، وقدرات إغاثة إنسانية وشرطية.[7] وعلى نحو متناقض، فإن مؤسستنا العسكرية ستصير تقانية أكثر فأكثر، ولكنها سوف تكون أيضاً أكثر اعتماداً على المهارة والأداء الإنسانيين. ومن الناحية التقانية سوف تتوسع قواتنا العسكرية إلى الفضاء. ولكن ذلك المكّون يجب أن يكون

دفاعياً، وليس تعرضياً. وستكون غلطة ذات حجم هائل أن يشجع أو يسمح بإدخال الأسلحة إلى الفضاء، دع جانباً أخذ زمام القيادة في الإقدام على ذلك.

وستبدو القوات العسكرية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين مختلفة، حرفياً، ولكنها أيضاً ستكون منظمة تنظيماً مختلفاً. وسوف تحل، بشكل متزايد، وحدات من حجم اللواء، والفوج محل الفرق التقليدية الضخمة من حيث الأهمية. وستكون مميزاتها وقيمها هي السرعة، والدقة، والاستخبارات. لماذا تنسف كل شيء في الوقت الذي تستطيع فيه أن تنسف شيئاً واحداً وتحصل مع ذلك على العمل منجزاً؟ وسوف تقوم صنوف الخدمات المختلفة بتدريب مشترك مختلط أكثر من ذي قبل، وستكون قيادتهم، وسيطرتهم، واتصالاتهم، وحاسوبهم، وأنظمة استخباراتهم أكثر اندماجاً وتكاملاً عبر حدود صنوف الخدمات. وستُعطى أهمية أكبر لتوقع الأزمات قبل أن تقع، وسوف تقدم ترتيبات الأمن التعاوني حقوق إنشاء قواعد، وحقوق الوضع المسبق للتجهيزات، وحقوق الطيران فوق أراضي الآخرين قبل أن يثور النزاع، لا بعده. وربما كان أهم ذلك كله، هو أن القوات الخاصة مثل قوة دلتا، وقوات النخبة، وعجول البحر، سوف يتدربون ويعملون معاً باشتراك أكبر بل يمكن أن يصيروا في نهاية الأمر فرعاً رسمياً خامساً من صنوف الخدمة.

ومن ناحية التجهيزات، فإن كلا القوتين البحرية والجوية تحتاج إلى مزيد من قابلية الحركة الإستراتيجية، والنقل الجوي والبحري لتحريك الوحدات والتجهيزات بسرعة ثم إعادة تزويدها. والجيش والمارينز يحتاجان إلى دروع أقل ثقلاً لاشتباكات ميدان المعركة التقليدي وإلى دروع أخف، وأسرع، وأمرن من أجل الحرب في المناطق الحضرية، وكلاهما يستطيع استبدال الطيران دون طيار بالعديد من طائرات الهليكوبتر المعرضة لخطر الصواريخ المحمولة على الكتف التي تطلق من السطح إلى الجو.

وإضافة إلى قابلية الحركة البحرية، يجب على أسطول البحرية أن يحوِّل بعض الغواصات القاذفة للصواريخ الباليستية إلى قاذفات صواريخ كروز. ونظراً إلى أن البقاء في القواعد الأرضية الثابتة صار أصعب استدامة في المناطق المضطربة التي قد يكون الوجود العسكري فيها مطلوباً بشكل مشروع، فسوف يعطى وزناً أكبر وأهمية أكبر للقواعد قبالة الشواطئ المتمثلة بقوات مهام تقودها حاملة. بل ستصير القدرة على الحركة، والمرونة، والقابلية للاستدامة مع مرور الوقت هي الميزات البحرية التي تزداد أهمية أكثر فأكثر. وإن القوات المنشورة على نطاق واسع، والمتركزة على الأرض، والمنتشرة في الأمام هي في حالة تضاؤل، والقوات ذات النطاق الصغير محدودة في القدرة، ولذلك فهي عرضة للخطر، وهي في الغالب تُستبقى لبيان الدعم السياسي. وتستطيع الأساطيل

البحرية أن ترحل بسرعة، ولكن، وهو أمر مفتوح للنقاش، تستطيع أن تفعل مثل ذلك الجيوش المتمركزة على أرض محوطة صغيرة موجودة على الشاطئ أو قربه.

وزيادة على ما تقدم، فإن القوات العسكرية في القرن الحادي والعشرين سوف تشتمل على مزيد من الذخائر الموجهة بدقة. ففي حرب الخليج الأولى في العام 1991، كانت نسبة 10 بالمائة من الذخائر دقيقة التوجيه، وحتى هذه النسبة لم تكن دقيقة دقة ثابتة مثلما قادونا إلى الاعتقاد. وفي حرب أفغانستان، في العام 2002 كانت نسبة 90 بالمائة من ذخائرنا دقيقة التوجيه. ولكن تلك الزيادة الدراماتيكية في دقة التوجيه لم تمنعنا من قصف الأهداف الخطأ. الدقة لا تكون أصلاً ثابتاً إلا إذا كان العامل الإنساني والاستخبارات الصحيحة مسيطرين فقط.

نحن في الحقيقة، مثلما أكد بعضهم، في "ثورة الشؤون العسكرية" مدفوعة إلى حد بعيد بالتقانة ولكنها تعتمد على الاستخبارات التي يجمعها ويحللها البشر. وقواتنا المقاتلة موجهة بشكل متزايد بواسطة ومن خلال نسيج معقد من المعلومات المحوسبة والقيادة المحوسبة، والسيطرة المحوسبة، وشبكات اتصالات كلها متداخلة النسيج ومترابطة. حرب الخليج الأولى كانت موجهة من قيادة بديلة مؤقتة في المملكة العربية السعودية. بعد عقد من الزمان تستمر حرب الأفغان موجهة من القيادة

المركزية في فلوريدا. لقد تبنينا مركبات جوية غير مأهولة ومركبات جوية مقاتلة غير مأهولة بأسرع ما نستطيع إنتاجها. ويستطيع القائد الأعلى في البيت الأبيض الآن أن يراقب صوراً في الزمن الحقيقي من هذه المركبات في منطقة القتال.

ولكن التقانة العلمية يمكن أن تكون عرضة للخطر للغاية ومعتمدة للغاية على العامل الإنساني في الوقت نفسه. وشبكات الاتصالات الغريبة في وزارة الدفاع (البنتاغون) معرضة للخطر من "متسللين (هاكرز) في الحادية والعشرين من أعمارهم". والذخائر دقيقة التوجيه المحمولة على ظهر طائرات بي – 52 التي تطير من ديبغو غارسيا أو المقاتلات – القاذفات التي تنطلق من حاملات الطائرات في المحيط الهندي كانت كلها تتوجه من قبل أفراد قوات دلتا الذين يلبسون ملابس مدنية ويركبون بغالاً عبر هضاب أفغانستان. وعلى الرغم من أنظمة تهديفنا المعقدة المتقدمة، فإن حفلة القران قد أزيلت بسبب إخفاق الاستخبارات البشرية.

وبشكل متناقض، مرة أخرى، فإن القوة الكبيرة ذات التفوق التقاني الأكثر في التاريخ الإنساني تعتمد الآن على الإبداع الإنساني أكثر من أي وقت مضى. وإذا أخفقت الاستخبارات، مثلما أخفقت في الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، فإن كل التقانة في العالم لن تستطيع أن تنقذنا. فمعرفة متى؟ وأين؟ وكيف يعتزم الإرهابيون أن يضربوا؟ وماذا

يعتزمون أن يستخدموا ليفعلوا ذلك؟ كله تقريباً يعتمد على جمع الإنسان للاستخبارات. وطرق المراقبة الإليكترونية، والتوابع الاصطناعية الاستخباراتية فوق الرؤوس، واعتراض الاتصالات البعيدة، واستراق السمع على الهواتف، وربط الهواتف بالمراقبة للحصول على معلومات، والمتابعة كلها لا تستطيع أن تحل محل العامل الإنساني.

في عصر الإرهاب و"الحرب – الجريمة"، سنستمر في الحاجة إلى قوات حملة عسكرية لعمليات في الخارج عندما تثور النزاعات الكبيرة. ولكن هذه القوات يجب أن تكون أخف وأسرع من القوات الأرضية المدرعة تدريعاً ثقيلاً، والتي كانت في الغالب معيقة في الماضي. إن الوصول إلى النزاع بسرعة هو الآن أهم في الغالب من الوصول إلى هناك في حجم ضخم. إن منصات الأسلحة التقليدية في ما بعد الحرب الباردة والمفرطة في التقدم والتعقيد – مثل السفن، والطائرات، والمدرعات ـ سيتوجب أن تكون مختلفة. وعلى الرغم من ثروتنا الهائلة، لم نبق قادرين على أن ندمج التقانة إلى هذا الحد القريب مع المنصات بحيث يجب استبدال المنصة عندما تتغير التقانة – مثلما تتغير بسرعة البرق. لا نستطيع أن نقدم سفنا، وطائرات، ودبابات تصير متقادمة في العام نفسه الذي تدخل فيه للخدمة، إذا لم يكن ذلك قبل دخولها للخدمة. والمنصات – مرة ثانية، السفن، والطائرات، والدبابات – يجب أن

تبنى من أجل أن تكون قابلة للتحمل والبقاء حياة طويلة. والأسلحة وأجهزة الاستشعار التي نضعها عليها يجب أن تكون "موصولة بالقابس" أي قابلة للإزالة عندما تصير التقانة الجديدة متوافرة.

والمثالان الموضِّحان اللذان يستحقان التقدير هما القاذفة بي – 52 وحاملة الطائرات. إن القاذفة بي – 52، وهي الآن في العقد السادس من عمرها، ما تزال تؤدي عملها – حتى على الرغم من أنها أكبر عمراً من *آباء* الطيارين الذين يطيرون بها. ونحن نحتفظ أيضاً بحاملات الطائرات في الخدمة لمدة أكثر من نصف قرن. هذه المنصات نادراً ما تتغير. ولكن أجهزة الاستشعار التقانية والأسلحة تتغير في هذه الأيام بين عشية وضحاها تقريباً. ومع ذلك، فالإبداع الإنساني سوف يستمر في التفوق على التقانة. فقوة دلتا، كما ذكرنا، استخدمت نظام نقل عمره 3000 سنة، وهو البغل، لتوجه تقانة القرن الحادي والعشرين.

وجذور محاولات وزارة الدفاع المتأخرة عن وقتها وغير المتساوية لتقوم بالانتقال من أسلحة القرن العشرين وحربه للإعداد من أجل ما دعاه بعضهم "الجيل الرابع من الحرب" من القرن الحادي والعشرين تعود تلك الجذور إلى حركة الإصلاح العسكري في أواخر السبعينيات من 1970. وحتى آنئذ، كان المصلحون يدعون إلى تماسك الوحدة ومبادرة الضباط، وعقيدة المناورة والتكتيك،

وإلى أسلحة أخف، وأسرع، وأكثر قابلية للاستنساخ. وبدون انتباه لسياسات الناس الجدد وإلى الإستراتيجية المجددة، والتكتيك، والعقيدة، فإن إلغاء الأسلحة من مثل قطعة مدفعية الكروسيدر لن تؤدي بنفسها إلى تحويل القوات العسكرية تحويلاً كافياً لنوع جديد من النزاع.

القدرة العسكرية والسيادة الشعبية العامة:

إن مساندة الشعب الأمريكي حاسمة لأي مهمة عسكرية، وكلما كان يحتمل أن يستغرق الاشتباك العسكري وقتاً أطول تصير المساندة الشعبية أكثر حسماً. وبناء على ذلك، يجب أن يعرف الشعب، بأقرب ما يمكن إلى الدقة، التكاليف المقدرة لالتزاماتنا. ويجب أن يعرفوا من هم الأعضاء المهمون في المجتمع الدولي الذين يساندوننا علناً، بمن فيهم الذين سيقومون بتقديم مصادر عسكرية. وأهم من هذا كله، يجب أن يُعطى الشعب أصرح تقديرات متوفرة عن الإصابات لكلا الطرفين. لم نُخبَر بشيء من هذه الأمور عندما غزونا العراق. لقد تكبدنا 58.000 من أرواح الأمريكيين في فيتنام لنتعلم الدرس وهو أن الشعب الأمريكي لا يجوز أن يُضلل، أو يُكذَب عليه، أو يُعامل وكأنه عاجز عن فهم التكاليف والمدة التي تستغرقها الاشتباكات العسكرية.

وأي إستراتيجية كبرى، وكذلك فرعها، إستراتيجية الأمن القومي، يجب أن تقر أن القوات الأمريكية العسكرية لا تخص الرئيس، وبموجب دستورنا فإن القوات العسكرية تخص الشعب الأمريكي الذي انتخب رئيساً ليتولى قيادته. إن المساندة الشعبية لندب قواتنا العسكرية للقتال هي مساندة حاسمة من أجل نجاح القوات. ولا يمكن لتلك المساندة أن تمنح في الظلام ومن دون تقدير صريح من القائد الأعلى بخصوص التكاليف المحتملة في الأرواح وفي الثروة القومية.

والإستراتيجية السليمة تتطلب أن لا يتم الاضطلاع بالاشتباكات العسكرية إلا بعد أن تكون الأمة متأهبة لعواقب تلك الاشتباكات فقط. ومثل هذا لم يفعل في الحرب على العراق. لم تكن الولايات المتحدة متأهبة لما اعتقد وزير الدفاع، من بين آخرين غيره، أنه سيكون هناك في الواقع هجمات إرهابية انتقامية لا مناص منها على الولايات المتحدة بسبب غزونا لبلد إسلامي. وقالت قوة مهام لمجلس العلاقات الأجنبية في تقرير لها إننا كنا غير مستعدين بشكل مفجع للهجمات الإرهابية المستقبلية، وما نزال عرضة للخطر منها. "بعد عام مضى على 11 أيلول/سبتمبر 2001، تبقى أمريكا غير مستعدة على نحو خطر لمنع هجوم إرهابي كارثيٍّ على تراب الولايات المتحدة وللرد على مثل هذا الهجوم"[8]. إن من غير التبصر الحكيم إلى أقصى حد أن نشن هجوما

استباقياً على أمة تقع في منطقة تجيش بالقوى المعادية الانتحارية في الوقت الذي ما نزال فيه عرضة لخطر الرد الانتقامي من أفراد شعبها.

من هذه المناقشة، نستطيع أن نستخرج الخطوط الرئيسة لهيكل الأمن القومي ولمجموعة من الإستراتيجيات، والتكتيكات، والعقائد الضرورية لحمايتنا في عصر الثورات المتعددة. ويجب علينا أن نفهم الطبيعة المتغيرة للنزاع وطبيعة الأمن المتغيرة في الوقت نفسه. ويجب علينا كذلك أن نقدر طبيعة التهديدات ونرد على أسباب هذه التهديدات ليس بالوسائل العسكرية وحسب بل بالخيال الاقتصادي والدبلوماسي أيضاً لنخفض اليأس الذي يوقد الإرهاب. والوسائل العسكرية التي نستخدمها عندما يكون ضرورياً ستظهر مختلفة اختلافاً دراماتيكياً عن الوسائل التي استخدمت في العصر الحديث للحرب الباردة. إن أصولنا العسكرية الثابتة يجب أن ترسمل على تفوقنا التقاني ولكن عليها أن تعترف باعتمادها المتزايد على التوجيه الإنساني الماهر. ويجب على أمن أرض الوطن أن يحقق توازناً بين الأمن وبين الحرية من خلال الاعتراف المستمر بتراثنا الدستوري الخاص بنا وبالتفويض الذي يقدمه تراثنا للاعتماد على المواطنين وعلى المواطنين الجنود المخلصين للفضيلة المدنية وللواجب المدني.